

الوقت قد حان الآن: بحث عن
العدالة القائمة على النوع
الاجتماعي والنزاع والهشاشة في
الشرق الاوسط وشمال أفريقيا
ملخص تنفيذي



Foreign &
Commonwealth
Office



international
alert



«بغض النظر عن مكان تواجد الشخص، الجميع يقول إن الآن هو ليس الوقت المناسب لإثارة هذه المسائل. فلا وجود لما يُسمى بحقوق المرأة. نحن نخوض حرب ونواجه أزمة إنسانية هائلة. يقولون إن الآن هو ليس الوقت المناسب.»¹

الوقت قد حان الآن

¹ امرأة من اليمن تم إجراء معها مقابلة لهذا البحث

شكر

تتوجه منظمة اوكسفام ومنظمة انترناشونال ألرت بجزيل الشكر إلى المشاركين في هذه الدراسة الذين لم يترددوا في منحنا وقتهم الثمين وسط الظروف الصعبة وعلى الرغم من جداول الأعمال الضاغطة. ولا بد لنا أيضاً أن نبدي امتناننا إلى المكاتب التابعة لمنظمة اوكسفام في كل من العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن إلى جانب المكتب الخاص بمصر في لاهاي للمساعدة القيمة في تيسير عمل مشروع البحث. كما نشكر اوكسفام وانترناشونال ألرت الجهود التي بذلها الباحثون الميدانيون في عملهم الدؤوب الذي سعوا من خلاله إلى التواصل مع النساء والفتيات على الصعيد المحلي. ولن ننسى انترناشونال ألرت أيضاً شكر اللجنة التقنية التابعة لمنظمة اوكسفام والفرق المعنية بالبلدان لما قدّمته من ملاحظات توجيهية وإرشاد طوال مسار الدراسة. وأخيراً نتقدم اوكسفام بالشكر الكبير إلى مكتب الشؤون الخارجية البريطاني للتمويل السخي الذي خصّ به هذا البحث والمشروع الأكبر، تعزيز حاجات المرأة في دائرة النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الباحثة الرئيسية

كريستين أندرسن، مستشارة، انترناشونال ألرت

المشاركون

ماثيو بامبير، مستشار، انترناشونال ألرت
هنري ميرتين، مسؤول عن قسم النوع الاجتماعي في بناء السلام، انترناشونال ألرت
أمبر باركس، المسؤولة الاقليمية للعدالة القائمة على النوع الاجتماعي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اوكسفام
رشا جرهوم، المديرية الاقليمية للنوع الاجتماعي والمناصرة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اوكسفام
نسرين جلاليا، منسقة النوع الاجتماعي-العراق، اوكسفام
جوستينا دمتربادس، مستشارة النوع الاجتماعي والنزاعات، اوكسفام
أبيغال بالدوماس، المنسقة الاقليمية للسياسة والبحوث، اوكسفام
جولي ديالو، مستشارة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء، اوكسفام

حزيران ٢٠١٧

في يناير ٢٠١٧، كُلفت منظمة او كسفام – بريطانيا منظمة انترناشونال ألرت بإجراء دراسة للتدقيق في مدى تأثير حالة الهشاشة والنزاع القائم في العدالة القائمة على النوع الاجتماعي وفي حقوق المرأة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا ويندرج البحث في إطار مشروع او كسفام الأكبر بعنوان «تعزيز حاجات المرأة في دائرة النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». وقد حظي هذا المشروع بالتمويل من خلال مكتب وزارة الخارجية البريطاني. وتوصّلت منظمة انترناشونال ألرت بالاشتراك مع لجنة او كسفام التقنية إلى صياغة وتنفيذ منهجية بحثية تهدف إلى فهم ارتدادات حالة النزاع والهشاشة في أربع بيئات مختلفة ألا وهي مصر، العراق، الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن وتبعاتها على المسار المؤدي إلى إحقاق المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي خلال فترة التغيير الاجتماعي والسياسي التي شهدتها السنوات الماضية – سواء أكان ذلك للأفضل أو للأسوأ.

أهداف هذه الدراسة هي التالية:

- مدّ الخطابات المعتمدة والبرامج التي تتناول مسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي داخل البيئات الضعيفة والواقعة تحت تأثير النزاعات بالخلفية التوجيهية اللازمة فيما يخص خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتأثير في مسارها حينما يرتبط الأمر بهذا الخصوص؛
- مدّ التوصيات السياسية المعتمدة للحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات بشأن المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الدول التي تعاني من النزاعات بالخلفية اللازمة؛ و

- تقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات المتبعة والبرامج إلى الجهات الفاعلة الدولية في مجال التطوير، وذلك بشأن الحدّ من التأثير السلبي للنزاع وتعزيز مفهوم العدالة القائمة على النوع الاجتماعي في البيئات الضعيفة والتي تعاني من النزاعات ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يستطلع البحث التساؤلات التالية:

١. من هي الجهة التي تسدّ الفراغ الناتج عن غياب الدولة في الدول الأربع التي يشملها المشروع؟ ما هي المواقف والخطابات والخطوات التي تعتمدها هذه الجهات الفاعلة والدولة حيال مسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة؟ وكيف تغيّرت هذه المواقف مع مرور الوقت؟
٢. ما هي النتائج المترتبة نتيجة الوضع السابق الذكر لا سيما تأثيره على قدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في توجيه جدول الأعمال المرتبط بمسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي؟
٣. ما هي الاستراتيجيات التي تمّ تطويرها من قبل المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية منها والمحلية في مواجهة واقع انحسار الهامش المتاح أمامها وفي دفع جدول أعمال حقوق المرأة قدماً؟
٤. ما هو الدور الذي قد تؤديه الجهات الفاعلة الدولية في مجال التطوير (الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) في مواجهة التأثيرات السلبية للنزاع القائم وحالة الهشاشة السائدة في إنفاذ حقوق المرأة والفتاة في المجتمع المعني؟

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه إن كانت النساء والفتيات تشكّلن محور هذا المشروع، غير أنه لا بدّ لنا من الإقرار بأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي لا ينحصر ارتباطها بالنساء والفتيات فقط. فممارسات الهيمنة المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تصدر عن الرجال والنساء على حدّ سواء قد تشكل عائقاً أمام تحقيق العدالة بين الجنسين. ونحن بالتالي نحثّ فعلياً على اعتماد مقاربة لفهم مسألة النوع الاجتماعي على نحو شامل، أي بطريقة «أشمل وأعمق»، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار النساء والفتيات والرجال والفتية بالإضافة إلى الهويات الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي. ولا بدّ من التيقظ إلى كيفية تفاعل هذه الهويات مع العوامل الاجتماعية الأخرى مثل العمر والموقع المُدني/الريفي، والعرق والدين والعجز/الأهلية. وتؤدي هذه العوامل دوراً محورياً في تحديد حاجات الفرد ونقاط ضعفه بالإضافة إلى درجة الفاعلية التي يديها الأشخاص في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل ذلك النزاعات التي يسودها العنف. غير أنها من ناحية أخرى تتبلور بفعل التطوير وديناميات النزاع وتقوم هي أيضاً بدورها ببلورة هذه المراحل.

النتائج الرئيسية

في ما يلي النتائج الرئيسية التي تمّ تبيانها من البحث:

*** ١. تؤدي البيئة السياسية والإنسانية الأوسع نطاقاً دوراً شديداً التأثير في المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي.** ومن شأن الفشل في التعامل مع عوامل الإقصاء والقمع للبيئة المعنية على نطاق أوسع أن يقوّض من الفعالية والقدرة على تنفيذ البرامج التي تستهدف بالتحديد مسألة النوع الاجتماعي. كما أن هذا الفشل قد يتسبب وعلى نحو غير عادل برفع سقف التوقعات في أوساط المنظمات المعنية بحقوق المرأة حيال مدى النطاق الذي قد يطاله التغيير.

*** ٢. ومن شأن إنهاء النزاعات المسلحة عبر القنوات الدبلوماسية التي تتبلور بفعل قيادة المرأة والمشاركة الهادفة أن يكون محورياً لضمان النجاح في تحقيق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي ومحاربة العنف ضدّ المرأة.** هذا ويعتبر المشاركون في البحث أنه يتوجب على المجتمع الدولي ممارسة تأثيره على الأطراف المعنية لإنهاء النزاعات، وذلك عبر استخدام موقع نفوذه النسبي بالمقارنة مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي لا تمتلك الحماية السياسية للقيام بانتقادات فعالة للحكومات القائمة.

*** ٣. بشكل عام، تحتل مسألة المساواة القائمة على النوع الاجتماعي مرتبة متدنية على سلّم جدول أعمال الأطراف الفاعلة المحلية والحكومية المعنية بالحكومة، لا سيما بالمقارنة مع مسائل مثل الحفاظ على النفوذ والسيطرة السياسية على الموارد وزيادتها.** ويتسبب ذلك في وضع العدالة القائمة على النوع الاجتماعي في خانة ثانوية ويحدّ من إحراز النجّدهم. أما في البلدان حيث يبدو أن الأطراف الفاعلة الحكومية تدفع قدماً بمسألة المساواة القائمة على النوع الاجتماعي على سلّم أولويات جدول الأعمال، ينظر العديد من المشاركين بعين ساخرة إلى الأمر معتبرينه خطوة مصممة لكسب الود واستجداء الشرعية من المجتمع الدولي.

*** ٤. على الرغم من بعض التفاوت بين البيئات المعنية من حيث البنية والتصرّف والمصادر، تفتقر الأنظمة الحكومية إلى الإرادة والمصادقية السياسية على نحو يحول دون إحراز تقدّم في مسألة المساواة القائمة على النوع الاجتماعي.** وفي بعض الحالات، تسببت هذه الأنظمة في إفقاد قضية المساواة القائمة على النوع الاجتماعي زخمها.

❖ ٥. تبدي العناصر الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حدّ سواء ميلاً إلى عرقلة سير عجلة المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، لا سيما أن الحفاظ على حالة عدم المساواة من شأنه أن يرسّخ نماذج القمع والسيطرة. هذا وقد حاولت المنظمات المعنية بحقوق المرأة والمجتمع المدني توفير الخدمات للنساء والفتيات والدفع نحو تحسين تمثيلهنّ عندما تفتشل المؤسسات في تلبية احتياجات المواطنين. على الرغم من ذلك، يزداد الخناق وتشدّد القيود حول هذه المنظمات والمجتمع المدني نتيجة النزاع المحيط وأولويات الجهات المانحة وفي بعض الأحيان، نتيجة بيئتها الاجتماعية الخاصة.

❖ ٦. اتضح الانحصار المتواصل لهامش حركة المجتمع المدني في كافة البيئات التي تمت دراستها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض أي تقدّم كانت قد تمكنت من إحرازه خلال السنوات القليلة الماضية المنظمات المعنية بحقوق المرأة وغيرها من الأطراف العاملة على تحقيق تقدّم على سلّم جدول أعمال المساواة القائمة على النوع الاجتماعي.

❖ ٧. الهوة قائمة بين الخطاب والفعل لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بانتهاكات الحكومة لحقوق الانسان والعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وتفتشل الأطراف الفاعلة الدولية في معالجة المسائل البنيوية التي كُبحت عجلة التقدم نحو تحقيق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي. ولا بدّ من الإشارة إلى أن ممارسة الضغوط على مستويات عالية والجهود الدبلوماسية، التي تشمل القيادة والمشاركة الهادفة للمرأة لإنهاء النزاع ووقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، هي خطوات لا تقلّ أهمية عن الأموال الإضافية التي تحتاج إليها الأعمال الإنسانية والتنمية.

❖ ٨. تتسبب الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية عن غير قصد بإعاقة جدول أعمال العدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وذلك عبر ممارستها تأثير غير متناسق على الأولويات ونوعية العمل والفرص المتاحة للمنظمات المعنية بحقوق المرأة في البيئات الأربع المعنية. ويوجد الجزء الأكبر من المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي تمت مقابلتها أنه من الصعوبة بمكان السعي وراء تنفيذ جداول الأعمال والاستراتيجيات الخاصة بها إن لم تكن هذه الأخيرة متناسقة مع أولويات الجهات المانحة.

❖ ٩. أدى تزايد حدة العنف مؤخراً في العراق وقطاع غزة واليمن إلى انعطاف كبير في أولويات الجهات المانحة نحو تأمين الأموال للمساعدات الإنسانية. وفي حين أن هذا الأمر يبدو مبرراً ومنطقياً، هو يطغى في المقابل أو يحجب كلياً جدول أعمال التنمية على المدى الطويل المتعلق بالنوع الاجتماعي. ونتيجة هذا الأمر، انتقلت العديد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة في العراق واليمن وحتى في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعمل على البرامج ذات التوجه الإنساني واطّعت جانباً عملها الاستراتيجي في مجال العدالة القائمة على النوع الاجتماعي. وبالتالي، فإن النتيجة غير المقصودة لهذا الواقع هو شبه الغياب لجدول أعمال العدالة القائمة على النوع الاجتماعي.

❖ ١٠. هناك إقرار خجول بالارتباط الموجود بين المشاركة الهادفة للمرأة في أعمال المساعدة الإنسانية والنتائج المطوّرة لتوفير الإمداد والمساعدة والتوصل إلى حلّ النزاع. كما أنه هناك افتقار إلى الإقرار بمدى التفاعل بين الجهود الإنسانية والإطار الاجتماعي والسياسي على نطاق أوسع حيث يتم استثمارها، علماً أنه لا بدّ من تسليط الضوء على أهمية المقاربات التي تتأثر بمسألة النوع الاجتماعي والنزاع بالنسبة إلى المساعدات الإنسانية، لا سيما أنها مقاربات تستند إلى تحليل عميق لمسألة النوع الاجتماعي والبيئة المعنية.

❖ **١١. وفي البيئات الأربعة المعنية، تتأثر النساء والفتيات إلى حد كبير بتدهور الفرص الاقتصادية وازدياد تكلفة المعيشة وهو مصدر قلق واسع النطاق يشمل في تأثيره النساء والرجال وسكان المناطق الريفية والمدينية على حد سواء، وإن كان الأمر بطرق مختلفة.**

❖ **١٢. لا بدّ من الإشارة أن القادة الدينيين والخطابات الدينية هي عنصر مؤثر في حياة الأشخاص وفي الأفكار المتعلقة بالأدوار القائمة على النوع الاجتماعي والحقوق، غير أن الآراء تتفاوت بين الناشطين في مجال حقوق المرأة فيما يتعلق بفائدة القادة الدينيين.**

الإطار العام لواقع المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق ومصر والعراق

تُعد العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بيئات هشة وضعيفة وهي أيضاً تتصف بمؤسسات غير متجاوبة وتفتقر إلى القوة، إلى جانب تدني منسوب الإرادة السياسية فيها وانعدام شديد للمساواة القائمة على النوع الاجتماعي. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لطالما اتصفت تاريخياً بأداء ضعيف ضمن مؤشرات المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، وقد تم ربط ذلك بمنسوب الاستبداد المرتفع في المنطقة والمستويات المتدنية في المقابل من الديمقراطية إلى جانب الحوكمة السيئة.

على سبيل المثال، احتلت اليمن المرتبة الأخيرة ضمن لائحة مكونة من ١٤٢ دولة ضمن مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين الذي أصدره منتدى الاقتصاد العالمي قبل اندلاع النزاع المسلح سنة ٢٠١٥. للاطلاع: منتدى الاقتصاد العالمي، مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين ٢٠١٤، جنيف: منتدى الاقتصاد العالمي، ٢٠١٤: <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/>

لطالما دافعت المجموعات النسائية في معظم الأحيان عن الحركات العالمية للديمقراطية، الأمر الذي يشير إلى أن مشاركة المرأة والنتائج الديمقراطية الإيجابية هما عنصران لا يفترقان^٤. هذا وقد بدأ أن الدول العربية التي حققت تقدماً في مسألة مشاركة المرأة وحقوقها (مثل تونس والجزائر والمغرب) هي أكثر ميلاً إلى النجاح في اجتياز مراحل ديمقراطية انتقالية في أعقاب الانتفاضات في العالم العربي التي انطلقت شرارتها عام ٢٠١٠. هذا وقد مهّدت الانتفاضات في العالم العربي الطريق أمام مرحلة من التغييرات والضبابية، الأمر الذي أدى إلى ظهور عوائق كبيرة في الطريق المؤدية نحو التوصل إلى مجتمعات سلمية وديمقراطية ومساواة قائمة على النوع الاجتماعي في اليمن ومصر والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق.

في **مصر**، اتسمت ثورة ٢٥ يناير من العام ٢٠١١ بمشاركة كبيرة للنساء والرجال، غير أن هذا التطور الإيجابي قد طغت عليه تغطيات إعلامية واسعة لاعتداءات حصلت، لا سيما الاعتداءات بحق النساء من بين المحتجين بالإضافة إلى التهميش المتعمد للنساء في عملية^٥ الانخراط السياسي. وواصلت مصر انزلاقها في دوامة الاستبداد المتزايد وحالة الهشاشة في ظل تفاقم أزمتها الاقتصادية والتوجه القمعي الحاد الذي اعتمدته الدولة ضد المجتمع المدني.

درجت عادة متجذرة للتنظيم الذاتي للنساء في **الأراضي الفلسطينية المحتلة** منذ عهد الانتداب الإنكليزي (بين ١٩٢٠ و١٩٤٨). فقد تأسست في بادئ الأمر في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في العشرينات من القرن الماضي مجموعات نسائية مثل «مجموعة النساء العربيات في نابلس» و«اتحاد النساء العربيات في القدس» و«جمعية النساء العربيات في فلسطين». وقد كان لهذه

^٢ آر. إنغليهارت وبي. نوريس، التمرد: المساواة القائمة على النوع الاجتماعي والتغيير الثقافي في أنحاء العالم، نيويورك: دار نشر جامعة كامبريدج، ٢٠٠٣؛ آل. جاي. بينستيد، عائق أم فرصة: الإسلام السياسي ودعم المشاركة السياسية للمرأة في المغرب، الرائدة، إصدار ١٣٥-١٣٦، ٢٠١١-٢٠١٢، صفحة ٢٠

^٤ في. موغادام، عصرنة المرأة ونشر الديمقراطية بعد الربيع العربي، صحيفة دراسات شمال أفريقيا، ١٩ (٢)، ٢٠١٤، صفحة ١٣٩

^٥ س. حافظ، الثورة لن تعبر عبر أجساد النساء: مصر، الانتفاضة والسياسات القائمة على النوع الاجتماعي، صحيفة دراسات شمال أفريقيا، ١٩ (٢)، ٢٠١٤، صفحة ١٧٣

المجموعات أهدافاً متنشعبة ومشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات، بما فيها العطاءات الخيرية والعمل التربوي والنشاط السياسي المباشر العنفي وغير العنفي في الوقت عينه ضد الانتداب البريطاني^٦. هذا والجديد ذكره أن جذور بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة الحديثة تعود إلى هذه المجموعات، في حين أن المجموعات الأخرى قد تأسست في إطار رد الفعل على تأثيرات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المستمر في مسألة النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من التاريخ الطويل للتنظيم الذاتي لدى النساء، لا يزال المجتمع الفلسطيني يتسهم إلى حدٍ شديد بالطابع الأبوي حيث السطوة للرجل وبتوزيع تقليدي للأدوار في المجتمع وفقاً للنوع الاجتماعي. غير أن نشوب النزاعات دفع بتوزيع الأدوار حسب النوع الاجتماعي نحو دينامية أكثر ليونة، حيث اضطرت المرأة الفلسطينية إلى تولي المهام التي كانت تقليدياً تقع كراً على عاتق الرجل.

أما في **العراق**، أدت المنظمات المعنية بحقوق المرأة دوراً بارزاً في تاريخ البلاد، وذلك على الرغم من تأثر هذا الدور في بعض الأحيان بالعديد من النزاعات. فقد كان لحرب العراق عام ٢٠٠٣ والحرب الأهلية التي تلتها تأثير مدّور على المرأة، ومن ضمن ذلك ازدياد في حالات الاتجار بالبشر والبغاء القسري و اغتيال الناشطات والعنف الأسري والعنف العائلي وجرائم الشرف والتشريعات التي تميّز على أساس النوع الاجتماعي إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر. والجدير ذكره أن النزاع السائد في العراق هو قائم بين مجموعات الدولة الإسلامية في العراق والشام المسلحة وتحالف بين الميليشيا العراقية التي تشكلها قوات البشمركة الكردية وقوات الحشد الشعبي العراقية الشيعية. وفي العام ٢٠١٣-٢٠١٤،

^٦ إي. فليشمان، الأمة ونساؤها الجدد: حركة النساء الفلسطينيات، ١٩٢٠-١٩٤٨، بيركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٣.

^٧ أم-سي. هاينز، دور المرأة في السلام والأمن في اليمن: مراجعات الكتابات الخاصة بالموضوع، لندن: عالم أكثر أمناً/مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، ٢٠١٦، إشارة إلى أن: أدرا، الوساطة العشائرية والنساء اللواتي يفاوضن بالصلاحيات: المساهمات المحتملة للإرث في تطوّر المرأة على الصعيد الوطني في اليمن، الصحيفة الدولية للهندسة الإسلامية، (٥)، ٢٠١٦، صفحات ٣٠١-٣٣٧.

سيطرت داعش على أنحاء كبيرة من غرب العراق وشماله حيث يتواصل منذ ذلك الوقت النزاع. وقد كان لهذا النزاع تأثير مدّور على النساء لا سيما أنه أدى إلى عملية نزوح داخلي لما يزيد عن ثلاثة ملايين عراقي إلى أنحاء أخرى من العراق ومن بينها منطقة إقليم كردستان العراق.

شهدت النساء **اليمنيات** تقلبات دراماتيكية خلال السنوات الست الماضية: فبعد أن كانت النساء اليمنيات فعلياً عام ٢٠١١ رأس الحربة في الثورة، باتت في الوقت الحاضر تزرع تحت وطأة النزاع المسلح الوحشي. ويعكس ذلك ازدواجية صورة المرأة في المجتمع اليمني. فهي من جهة تُعتبر كائناً ضعيفاً عاطفياً وبحاجة إلى الحماية، ومن جهة أخرى، تتيح «قيم المساواة» للمرأة دوراً في الاقتصاد وعملية اتخاذ القرار غير الرسمي. وعلى الرغم من هذا الواقع لا تزال المرأة اليمنية أول المتجاوبين على مستوى المجتمع الداخلي وفي صدارة المبادرة بين صنّاع السلام غير الرسميين حيث وفّرت النساء اليمنيات تمثيلاً للمرأة أمام قادة المجتمع وتساهم في حلّ المسائل الشائكة اليومية^٧.

تقاطع نشوء الحركات النسائية في العالم العربي مع النضال العربي في سبيل الاستقلال عن حكومات الانتداب خلال القرنين^٨ التاسع عشر والعشرين. فكان بالتالي من البديهي أن تصبح حقوق المرأة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حركة الدفع نحو تحقيق الحوكمة الجيدة والديمقراطية والتطور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وقد تكرّر طرح مسألة الترابط بين الحوكمة وحقوق المرأة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي كموضوع استشارات جرى تناولها مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة والنساء والفتيات ضمن المجتمعات المحلية في إطار هذا البحث.

^٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، حركة النساء العربيات: النضالات والتجارب في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التطور الإنساني العربي لعام ٢٠٠٥، نحو انتفاضة المرأة في العالم العربي، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٣-١٤٠، http://hdr.undp.org/sites/default/files/rbas_ahdr2005_en.pdf

عمدت منظمة انترناشونال ألبرت إلى اعتماد مقاربة نوعية متعددة التفرعات سعياً للحصول على وجهات نظر ومصادر معلومات عديدة، هذا وأفادت المقاربة عن بعض حالات كان من الصعوبة فيها بمكان الوصول إلى المشاركين والمعلومات بالإضافة إلى اندياز محتمل قد يديه بعض من المشاركين، وقام الباحثون بمقابلات شبه ممنهجة عميقة مع أربع مجموعات من المشاركين:

✳ المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تنفذ برامج قائمة على النوع الاجتماعي؛

✳ مخبرون أساسيون وناشطون؛

✳ أكاديميون وباحثون متخصصون في مسائل النوع الاجتماعي؛ و

✳ أفراد من المنظمات الدولية غير الحكومية والهيئات التابعة للأمم المتحدة المنخرطة في تنفيذ برامج قائمة على النوع الاجتماعي.

على صعيد آخر، قام الباحثون المحليون بإجراء نقاشات مجموعات تركيز في كل من البلدات المعنية. هذا وقد تمّ القيام بما مجموعه ٥٨ مقابلة لمخبرين أساسيين و١٣ نقاش لمجموعات تركيز في البيئات الأربع المعنية. هذا وتمّ الاطلاع على المؤلفات ذات الصلة قبل القيام بالبحث الميداني كما أنه تمت الاستعانة بالبحث المكتبي التوثيقي خلال فترة الدراسة بهدف استكمال ما تمّ التوصل إليه في البحث الميداني.

ومن بين التحديات التي ظهرت، محدودية المدة التي أدّت إلى تقليص عدد المشاركين في المقابلات إلى جانب القيود الأمنية التي أعاقت إمكانية الوصول المشاركين المحتملين. وبالإضافة إلى هذا التقرير، توصلنا إلى إنجاز دراسات حالات لأربع دول قدمت لمحة سريعة عن مسائل النزاع الأساسية في كل بلد من البلدان المعنية وتختصر النتائج الرئيسية التي توصل إليها البحث، وبذلك بالاستناد إلى كل موقع بالتحديد.

في ما يلي بعض التوصيات التي تمّ تعزيزها من خلال بحث سابق في المنطقة، في ظل تسليط الضوء على أهميتها المتواصلة. كما أن التحديات وحالة الهاشاشة التي تسبب بها النزاع قد أضفت على هذه الخطوات طابعاً أكثر إلحاحاً. وعلاوة على ذلك، فإن الفرص التي يمكن أن تظهر خلال النزاعات في شكل تحولات في الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي ومعايير الاستجابة لتغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية يعزز الحاجة إلى العمل الآن، وليس لاحقاً. ولا شك أن التغييرات التي لا بدّ من إحداثها لتحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي لن تتمّ ضمن فترة قصيرة إذ إنها تتطلب وقتاً طويلاً وانخراطاً استراتيجياً. وقد أن الأوان لدفع التزامنا قداماً تجاه المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تتشعب التوصيات لتشمل كافة البيئات الأربع المعنية مع إدراج توصيات محددة للبلد أو السياق حيث مناسب.

١. من المفترض أن يساهم دعم الجهات المانحة للدول التي تعاني نزاعاً وتشهد مراحل تعافٍ في **ضمان أن آليات إدارة مسألة النوع الاجتماعي تمتلك المصادر والإمكانات التقنية الكافية لتنفيذ مهمتها**، كما يجب أن ينشئ هذا الدعم إطار عمل واضح وشفاف للمراقبة لضمان التقدّم والشفاية. أ. في **مصر**، يتوجب على الجهات المانحة توفير التمويل للوزارات المعنية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (NSVAW). ولا بدّ من تجزيء التمويل على دفعات في إطار عمل للمراقبة واضح يضع مقاييس مرجعية ملموسة يتوجب الالتزام بها قبل تسديد الدفعات الجديدة من التمويل.

ب. في **العراق**، يتوجب على الجهات المانحة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية حث الحكومة على تخصيص التمويل لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥^{١٠}. ومن المفترض أن تفرض الجهات المانحة على الحكومات أو أن تطلب منها العمل مع منظمات المجتمع المدني. كما من المفترض ان يتوافق أي تمويل للحكومة العراقية مع إطار عمل شفاف للمراقبة.

ج. في **الأراضي الفلسطينية المحتلة**، يتوجب على الجهات المانحة أن توكل السلطة الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة مسؤولية تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

٢. يتوجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية **إنعاش وزيادة التمويل للعمل الاستراتيجي على المدى الطويل في المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي** على أن يشمل ذلك برامج تتمحور حول مشاركة المرأة في العمل السياسي وتمكينها على الصعيد الاقتصادي إلى جانب تقديم المساعدة على الصعيد الإنساني.

أ. في **العراق**، كُرمت برامج متعلقة بمسائل مثل التدريب على اكتساب الدراية القانونية وبرامج مناصرة مسألة العنف على أساس الجنس والنوع الاجتماعي لصالح برامج الصدمات والبرامج النفسية-الاجتماعية. ويتوجب بالتالي على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية إعادة إحياء التمويل لهذه المسائل بالتوازي مع التمويل المخصص للدعم النفسي-الاجتماعي الطارئ والعناية بحالات الصدمة.

١٠. كوماراسوامي، تلافى النزاع، تحويل العدالة وضمان السلام: دراسة عالمية حول تنفيذ تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٥، صفحة ٣٩٤ إلى ٣٩٦، http://wps.unwomen.org/pdf/en/GlobalStudy_EN_Web.pdf

ب. في **اليمن**، مواصلة دعم المنظمات المعنية بحقوق المرأة الشريكة التي تقوم في الوقت الراهن بمشاريع صغيرة الحجم في إطار عملية تمكين المرأة اقتصادياً وتفعيل مشاركتها السياسية. كسب تأييد الجهات المانحة بهدف توسيع المشاريع لتشمل المزيد من المواقع الجغرافية وعدد أكبر من المستفيدين. وفي الوقت نفسه، الاستمرار في تمويل البرامج الانسانية التي تستجيب لقضايا النوع الاجتماعي وضمان توافر المصادر الكافية لمنع العنف على أساس الجنس والنوع الاجتماعي والحد من تأثيره، بالإضافة إلى إمكانية حصول المرأة على العدالة وتمكينها اقتصادياً.

٣. مبادئ مراعاة ظروف النزاع والمراحل الأولى للتعافي يجب دمجها بالكامل ضمن المساعدة الإنسانية.

٤. يتوجب على الأطراف الدولية الفاعلة (بما في ذلك الحكومات والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية) أن تسعى إلى تعزيز حزمها في تطبيق مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على جميع الأطراف في محادثات السلام المسار الأول والمسار الثاني، و/أو الشرح عن الأماكن حيث سبق أن تم تنفيذ ذلك والتأثير الذي نتج عنه. هذا ويتطلب ضمان امتلاك المرأة دور قيادي ومشاركة هادفة في مباحثات ومفاوضات السلام ممارسة ضغوط كبيرة من قبل الهيئات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. هذا وعلى كافة الأطراف المعنية اتباع التوصيات الواردة في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. كما أن ذلك يحتم عدم التراجع لدى رفض الأطراف المعنية تقبل المرأة في إطار العملية. ويتوجب على الجهات الفاعلة الدولية بذل الجهود لتقريب المسار الثالث من المسارين الأول والثاني وذلك لتصبح الجهود المستثمرة على الصعيد المحلي أكثر توازياً مع الجهود المبذولة على مستويات أعلى^{١١}.

أ. في اليمن، يتوجب على الأمم المتحدة أن تحرص على ألا تغلّ نسبة مشاركة النساء في محادثات السلام عن ٣٠٪، وتشمل النساء المنتميات إلى أطراف النزاع والمنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني.

ه. إن الجهات الدولية الفاعلة بحاجة فعلياً إلى اعتماد **مقاربة أكثر حزمًا في دعوتها ومتابعتها مسألة العدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي مع الدول التي تتبنى ممارسات غير ديمقراطية وتفترق إلى مراعاة حقوق الانسان، و/أو الشرح عن الأماكن حيث سبق أن تمّ تنفيذ ذلك والتأثير الذي نتج عنه.** ولا بدّ من الإشارة إلى أن البيئة السياسية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان على نطاق أوسع لها تأثير بالغ الأهمية على التقدم الذي يتمّ إحرازه نحو تحقيق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي وتوفير مساحة عملانية للمنظمات المعنية بحقوق المرأة. كما أن الفشل في التعامل مع العوامل السياسية الدافعة نحو الإقصاء والقمع من شأنه أن يقوّض من فعالية الجهود المبذولة لتعزيز العدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي. وبإمكان الجهات الفاعلة الدولية إنشاء «كتلة محورية دافعة نحو التغيير المتواصل» تتكوّن من المطالبين والمدافعين عن الحقوق، وذلك من خلال الشراكات الإقليمية والدولية التي تمتلك القدرة على ممارسة الضغوط الملموسة والفعالة على الدول والتي تمتلك آلية تبليغ الرسائل والمراقبة. **ومن شأن ذلك أن يضمن استمرارية المنظمات المعنية بحقوق المرأة في المنطقة في ظل تنامي المخاطر بالنسبة إلى الهامش المتاح أمام المجتمع المدني.**

^١ دبلوماسية المسار الأول تشير إلى دبلوماسية حكومية رسمية، في حين أن دبلوماسية المسار الثاني تشير إلى التواصل والأنشطة غير الحكومية والعامّة وغير الرسمية بين المواطنين الأفراد أو مجموعات الأفراد الذي يُشار إليهم أحياناً بعبارة «الأطراف المعنية غير الحكومية». دي. سنودرلي، شروط السلام: مسرد مصطلحات إدارة النزاع وبناء السلام، واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة الأميركية للسلام، ٢٠١١، صفحة ٥٠-٥١، <http://www.usip.org/publications/usip-peace-terms-glossary/>
^٢ المنظمة غير الحكومية التي تحظى برعاية الدولة (GONGOS) هي منظمة يتم تأسيسها لمحاكاة منظمات مدنية غير أنها تحظى برعاية الحكومة لدعم مصالحها السياسية.

أ. في مصر، لا بدّ أن تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات المانحة والهيئات التابعة للأمم المتحدة مجتمعة الضغوط اللازمة على الدولة لدفعها إلى التوقف بشكل فوري عن قمع المجتمع المدني، وذلك عبر استخدام كافة وسائل التأثير المتاحة. ويجب على أي تمويل تحظى به الدولة لدعم حقوق المرأة: أن يُمنح على دفعات دورية، ويكون مشروطاً بمطلب التعاون مع المجتمع الدولي، ويحتوي على إطار مراقبة واضحة ومقاييس مرجعية يتوجب الالتزام بها لتلقي أي تمويل مستقبلي.

ب. في العراق، على الحكومات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة ممارسة النفوذ المناسب على الحكومة في بغداد لتزيد من تعاونها مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة، ويشمل ذلك التخفيف من المتطلبات البيروقراطية المرتبطة بالتسجيل ورخص العمل. في إقليم كردستان العراق، على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة ممارسة الضغوط على الحكومة للعمل مع منظمات المجتمع المدني غير المرتبطة بأحزاب سياسية.

ج. في الأراضي الفلسطينية، لا يجب أن تتجاهل الجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية الدور المحوري الذي أداه الاحتلال والحصار في قمع حقوق النساء والفتيات. ويجب على الدعم الممنوح للمنظمات المعنية بحقوق المرأة أن يشمل التمويل الطويل الأمد وتعزيز القدرة في مجال المطالبة بالحقوق، مع دعم عملية تحليل المخاطر والحدّ منها.

د. في اليمن، يتوجب على الجهات الحكومية وغير الحكومية والأمم المتحدة أن تستثمر كافة الجهود المتاحة للتوصل إلى حلّ سياسي للنزاع، مع مواصلة الدفع نحو إشراك المرأة على كافة المستويات.

٦. يتوجب على الجهات الدولية الفاعلة **تحسين الممارسات المرتبطة بالشفافية وقياس النتائج والتقدم الذي تحرزه الأموال التي يتم تأمينها للدول والهيئات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية لتعزيز حقوق المرأة. هذا ولا بدّ للتمويل الممنوح للحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تحظى برعاية الدولة (GONGOs) أن يكون دائماً مشروطاً بمقاييس مرجعية واضحة للتقدم المحرز والتي يُصار إلى توضيحها إلى الناس المعنية باللغة المحلية، وذلك ليتمكن المواطنون من فهم كيفية استخدام الحكومات للأموال ولأى غاية. ويتوجب على المنظمات التي تعنى بحقوق المرأة، متى كان ذلك ممكناً، الانخراط في دعم ومراقبة التقدم المحرز.**

أ. في **مصر**، المطالبة باعتماد إطار آلية مراقبة واضح يضمن تطبيق الخطوات التي نصّت عليها الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة. حثّ المجلس القومي للمرأة والوزارات الأخرى المعنية على نشر محتوى الاستراتيجية وأهدافها في وسائل الإعلام المصرية وعلى شبكة الإنترنت.

ب. في **الأراضي الفلسطينية المحتلة**، الطلب من السلطة الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة تنفيذ كامل لخطط العمل وتوفير التمويل والدعم التقني لها للتمكن من القيام بذلك.

٧. تميل هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى الانخراط مرات عديدة مع المجموعة نفسها من المنظمات والناشطين. ولا بدّ لهذه الجهات أن **تسعى إلى دفع علاقاتها وشراكاتها قدماً**، وتحاول التنوع بموازاة الأبعاد الجغرافية والاجتماعية-الاقتصادية والأبعاد المتعلقة بالأجيال المعنية. ويتمّ ذلك عبر تطوير وتوسيع الشراكات مع المنظمات المتواجدة خارج المراكز المدنية المركزية، وعبر التعرّف إلى الناشطين الشباب وتطويرهم ودعمهم لتعزيز جدول الأعمال المرتبط بالعدالة القائمة على النوع الاجتماعي. ويكون ذلك قابلاً للتطبيق بالتوازي مع خطوات يمكن اتخاذها سبق أن تم

تسليط الضوء عليها من خلال التوصيات رقم ٥ و٨، والمتعلقة بحماية وتوسيع الهامش العملاني لمنظمات المجتمع المدني.

أ. في **اليمن**، مواصلة البرامج التي يتخطى نطاقها المجموعة المباشرة للناشطين؛ ضمان التساوي في التغطية الجغرافية وتمثيل الناشطين والمنظمات في الجنوب والشمال.

٨. **زيادة إقبال المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة على المخاطرة على الصعيد المالي، ومتى ما كان ذلك مناسباً، على مقارنة المخاطر الأمنية.** ومُفترض، متى ما كان ذلك ممكناً، بالمنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة، تبسيط/وتيسير آليات التمويل المعقدة ومتطلبات وضع التقارير بهدف تأمين التمويل لدائرة أكثر تنوعاً من المنظمات. ولطالما كانت المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة هدف الانتقاد لميلها إلى تجنّب المخاطر في إطار برامجها، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون تجربتهم مقاربات جديدة والانخراط مع شركاء جدد أو الدخول إلى مواقع جديدة. ومن بين طرق معالجة الأمر، تسليط الضوء أكثر على الرباط بين الإقبال على المخاطرة والتقدم الذي من الممكن إحرازه في تحقيق أهداف العدالة القائمة على النوع الاجتماعي، لا سيما أن الوصول إلى العدالة القائمة على النوع الاجتماعي لهو أمر صعب من دون الإقبال على المخاطرة.

أ. في **مصر**، تشجيع الشركاء الوطنيين لتوسيع شبكات المنظمات النسائية لديهم في أنحاء البلاد والإفادة عن المناطق التي لا يتعاون فيها المجلس القومي للمرأة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والمحلية.

ب. في **العراق**، يتوجب على الجهات المانحة بذل الجهود اللازمة لتأمين التمويل لمزيد من المنظمات غير الحكومية الوطنية بدلاً من المنظمات الدولية غير الحكومية، بما في ذلك تلك المتواجدة في المناطق البعيدة

التي لا تتلقى حالياً التمويل الدولي وتلك التي ليس لها أي ارتباط مع الأحزاب السياسية.

ج. في **الأراضي الفلسطينية المحتلة**، يتوجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية تمويل المشاريع في منطقة القدس الشرقية المهملة حيث تبرز الحاجة الكبيرة لتواجد البرامج في تقديم المساعدة فيما يتعلق بالعنف على أساس الجنس والنوع الاجتماعي.

د. في **اليمن**، بذل الجهود للتوصل إلى تحديد شركاء محتملين من خارج العاصمة صنعاء والعمل، متى كان ذلك ممكناً، مع شركاء يفتقرون إلى تغطية المانحين في مناطق متدنية المعايير الأمنية.

9. تتسبب الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية⁹ بشكل غير مباشر بنشوء منافسة في أوساط المنظمات المحلية التي تعتمد على التمويل الدولي. يتوجب بالتالي على الجهات المانحة **تحسين تنسيقها المتبادل، وذلك بهدف ضمان التوزيع العادل للأموال بين الشركاء والمناطق الجغرافية.**

أ. في **العراق**، شهدت المنظمات الوطنية والمحلية هروباً للأدمغة من أوساط موظفيها مع انتقال هؤلاء الذين غالباً ما استقطبتهم الأجور الأكثر ارتفاعاً المطروحة إلى منظمات دولية غير حكومية. كما أن هذه المنظمات الوطنية والمحلية تتواجه في منافسة مع منظمات غير حكومية للحصول على التمويل. وانطلاقاً من هذا الواقع، لا بد من توفير التمويل المباشر والمخصّص عبر حصص إلى المنظمات الدولية غير الحكومية الوطنية التي توضع العمل على مسألة حقوق المرأة كأولوية. ويتوجب على الجهات

⁹ غالباً ما كان يتمّ خلال المقابلات دمج الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة؛ وذلك يعود على الأرجح إلى واقع أن المنظمات الدولية غير الحكومية غالباً ما تظلم بدور الجهة المانحة (بدلاً من اضطلاعها بدور تشاركي) في إطار تعاملها مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

المانحة منح المنظمات غير الحكومية الوطنية الأولوية على نظيراتها الدولية لدى تخصيص التمويل، ولا بدّ لكلّ من الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية تعزيز قدرة المنظمات الوطنية والمحلية على تنفيذ المشاريع ضماناً للاستمرارية على المدى الطويل.

10. يجب على الحكومات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية **حتّى (ومتى كان الأمر ممكناً الطلب) من الجهات الحكومية الفاعلة تخصيص التمويل وتسديده للمنظمات المعنية بحقوق المرأة**، وذلك عبر آليات ذات تطبيق شفاف ومعايير يتمّ اعتمادها في عملية الاختيار بهدف توسيع التعاون بين الدولة والمجموعة الأوسع نطاقاً من المنظمات المعنية بحقوق المرأة وسعيّاً أيضاً إلى تقليص اعتماد المنظمات المعنية بحقوق المرأة على الجهات المانحة الدولية.

أ. في **مصر**، يتوجب على الجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتعاون مع المجلس القومي للمرأة وغيرها من الوزارات المنخرطة في الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة أن تحثّ، ومتى كان الأمر متاحاً أن تطلب، من هذه الجهات الفاعلة أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة في إطار تنفيذ ومراقبة سير الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة.

11. **تواجه المنظمات المعنية بحقوق المرأة صعوبة في إنجاز أعمالها لا سيما مع نماذج تمويل تستند إلى المشاريع القصيرة الأمد.** ومع أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار، يصبح من الضرورة بمكان توفير تمويل أساسي لسنوات عديدة إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة لكي تتمكن هذه المنظمات من تنفيذ المبادرات الطويلة الأمد الهادفة إلى دعم العدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي. **وفي المقابل لا بدّ لآليات صياغة المنح ومتطلبات رفع التقارير أن تكون أكثر بساطة وسهلة الفهم لتلافي العبء الإداري**

للمنظمات المعنية بحقوق المرأة والمنظمات التي تفتقر إلى إتقان استعمال اللغة الإنجليزية.

١٢. تشكل الصعوبات الاقتصادية مصدر قلق مشترك للنساء والرجال على حد سواء في كافة البيئات الأربع التي شملتها الدراسة. ومن هذا المنطلق، أصبحت برامج التمكين الاقتصادية حاجة ماسة، لا سيما للنساء في مناطق النزاع وهنّ الأكثر تضرراً. **غير أنه لا بدّ من الحرص على تهيئة عمل التمكين الاقتصادي بما يتناسب مع البيئات المعنية والاحتمالات المختلفة التي قد يطرحها الرجال والنساء مع توسيع مظلة هذا العمل لتتخطى النماذج القائمة الحالية التي تميل إلى الانحصار في أحجام محدودة ومدة قصيرة، وذلك في سبيل إتاحة المجال أمام تعافٍ طويل الأمد وتحسّن الاستقرار.**

١٣. يجب إدراج أعمال المساعدة الإنسانية ضمن جدول أعمال خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وذلك استناداً إلى التصور الوارد في أسس المساعدة والتعافي في القرار^{١٣} ٢٥، في نواة أعمال المساعدة الإنسانية. **ولا بدّ بالتالي للجهات الفاعلة في عالم المساعدات الإنسانية من إشراك المرأة وتلبية حاجاتها عبر كافة مراحل البرامج وفي جميع المراحل.** بتعبير آخر، يجب على النساء المنتميات إلى المجتمعات المتضررة من النزاع أن يشاركن في قيادة عملية تصميم وتنفيذ ومراقبة صياغة البرامج الإنسانية، بالإضافة إلى الاستعانة على نحو هادف باستشارتهن سعيًا إلى التوصل بشكل أفضل إلى تصوير حاجات كافة شرائح المجتمع. وعلى الجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية اعتماد نسبة (كوتا) ٤٠% مخصصة للمرأة في المراكز القيادية والوظيفية وإنفاذها ضمن المنظمات الإنسانية الوطنية منها والدولية. كما يتوجب على الجهات المانحة ضمان توفير التمويل المناسب للقيام بعملية تعميم هادف لمسألة النوع الاجتماعي وآليات تقديم المساعدة والتنسيق فيما يتعلق بالعنف على أساس الجنس والنوع الاجتماعي.

^{١٣} ما هو قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ١٣٢٥ وما هو سبب طبيعته المحورية؟ معهد الولايات المتحدة الأميركية للسلا، https://www.usip.org/gender_peacebuilding/about_UNSCR_1325، أبريل ٢٠١٧،

أ. في اليمن، لا بدّ من استمرار التمويل للجهود الحالية التي تبذلها المنظمات الدولية غير الحكومية والأمم المتحدة لتعزيز إمكانيات العاملين في المنظمات غير الحكومية اليمنية والسلطات المحلية في مجال الحدّ من المخاطر المرتبطة بالعنف على أساس الجنس والنوع الاجتماعي وتقديم المساعدة في هذا الخصوص. كما أنه لا بدّ من زيادة هذا التمويل لتعزيز تقديم المساعدة الإنسانية في ما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي. إلى جانب ما تمّ ذكره، يجب توكيل المنظمات المعنية بحقوق المرأة مسؤوليات تنظيمية أكثر وتفعيل اللغة العربية بصفاتها لغة رسمية لنظام التنسيق والمساعدات الإنسانية.

١٤. في البيئات التي سجلت تطوراً إيجابياً على مستوى السياسة والتشريع، **تظهر الحاجة إلى المزيد من الموارد لمواصلة دعم الشركاء الوطنيين في ظل نشر التوعية في اوساط النساء والرجال والتعامل مع المعايير الثقافية غير الرسمية والممارسات الإقصائية.**

أ. في مصر، يتوجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية مواصلة (أو زيادة) الدعم للشركاء المحليين بهدف تنفيذ البرامج التي يُسعى من خلالها إلى التوعية مع محاولة تغيير سلوك الرجال تجاه حقوق المرأة. ويشمل ذلك الاستفادة من العمل الذي تمّ تنفيذه فيما يتعلق بموضوع التحرش الجنسي واستثمار الوعي المتزايد حيال هذه المسألة عبر التأثير إيجابياً في المقاربات التي من شأنها أن تُغيّر هذا السلوك. كما لا بدّ للبرامج أن تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي في الوعي القائم حيال الأشكال الأخرى من حالات العنف على أساس الجنس والنوع الاجتماعي، على غرار العنف المنزلي إلى جانب تسليط الضوء على فائدة مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية.

١٥. الإقرار بأن العدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي لا يمكن فصلها عن مسائل الحوكمة الأوسع نطاقاً. وبالتالي **يتوجب على الجهات الفاعلة**

فتاتان يمينتان تركتا منزلهما وتفتشان عن الأمان. هند الأرياني - اوكسفام
لهم يتم اجراء مقابلة لهذا البحث مع الأشخاص الموجودين في الصورة



**الوطنية والدولية بلورة برامج الحوكمة القائمة حالياً والتي قد تتم
صياغتها مستقبلياً من منظار النوع الاجتماعي.** ولا بدّ لهذه البرامج أن
تسعى إلى تعزيز عملية انخراط النساء من خلفيات متعددة في إطار المطالبة
بتنفيذ ومراقبة الحوكمة وأن تهدف إلى فهم ومعالجة المبادرات المرتبطة
بالسلطة والموارد التي تقف حائلاً دون إحراز التقدّم المرجو في مسألة العدالة
والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي.

صورة الغلاف: امرأة عراقية تنظر من شباك منزلها المتضرر. تومي ترانشارد - اوكسفام
لهم يتم اجراء مقابلة لهذا البحث مع الأشخاص الموجودين في الصورة

